الوجود حزب عمالي ثالث، العام ١٩٥٤، هو حزب «احدوت هعفودا». واستمر الوضع على هذا النحو حتى العام ١٩٦٥، حيث شهدت الساحة السياسية العمالية تطورات تنظيمية مجددة، ابرزها الانشقاق داخل حزب مباي، على خلفية ذيول «قضية لافون» التي دفعت بن غوريون الى التخلي عن رئاسة الحكومة لصالح ليفي اشكول العام ١٩٦٣، ثم معارضته وانصاره داخل حزب مباي لتشكيل التجمع العمالي ـ (المعراخ) مع حزب «احدوت هعفودا». وادت هذه التطورات، في نهاية المطاف، الى انسحاب بن غوريون وانصاره، وابرزهم موشي دايان وشمعون بيرس من حزب مباي، وتشكيلهم حزباً جديداً عرف باسم قائمة عمال اسرائيل ـ (رافي). لكن هذا التشرذم في صفوف المعسكر العمالي لم يدم طويلاً، فلم تمض سوى ثلاث سنوات حتى عاد دايان ومعظم اعضاء رافي الى حضن حزب مباي في العام ١٩٦٨، حيث توحدت ثلاثة احزاب عمالية هي مباي واحدوت هعفودا ورافي في اطار حزبي واحد، هو حزب العمل الاسرائيلي. وبعد سنة، أو اقل من ذلك، اثمرت المفاوضات بين الحزب الموحد (العمل) وبين حزب مباي عن الاتفاق على تحالف الحزبين في اطار برلماني واحد، عرف باسم التجمع العمالي (المعراخ). وبغض النظر عن الاشكال التنظيمية لمعسكر الاحزاب العمالية، فقد بقي هذا المعسكر مسيطراً على الحياة السياسية ومقاليد الحكم منذ قيام اسرائيل وحتى العام ١٩٧٧، حيث اسفرت الانتخابات للكنيست التاسع عن اول «انقلاب سياسي»، حين وصلت المعارضة اليمينية بقيادة مناحيم بيغن الى الحكم.

وعلى الرغم من أن هناك بعض التباين في موقف هذه الاحزاب العمالية تجاه قضية السلام بكل ما تشتمل عليه من جوانب تتعلق بحدود الدولة والموقف من الفلسطينيين واللاجئين والعلاقات مع الدول العربية، الا أننا لا نستطيع ان ندخل في تفاصيل تلك المواقف، وسنقتصر، في اغلب الاحيان، على توضيح المحصلة العامة لمواقف هذه الاحزاب، كما عبرت عنها سياسة الحكومة.

وقد تعاملت الحكومة الاسرائيلية، طوال تلك الفترة، مع قضية السلام على أساس برغماتي. فهي لم تحاول ان تهدر وقتها، أو طاقتها، في تحديد مواقف مبدئية، او الحديث عن الحقوق التاريخية لليهود، وانما اتجهت الى بناء الهياكل الرئيسة للدولة ودعم قواتها العسكرية بحيث تتمكن من الاحتفاظ بالتفوق العسكري في مواجهة الدول العربية مجتمعة وارساء اسس تحالفاتها الخارجية بحيث يمكنها، في اي وقت، الاعتماد الكامل على القوة الدولية الرئيسة المهيمنة على منطقة الشرق الاوسط.

كان التوسع الاسرائيلي هو الهدف في تلك الفترة، ولكنه كان توسعاً محكوماً بادراك القيادة الاسرائيلية بالقدرة المادية على تحقيقه وبالظروف المحلية والدولية التي يمكن ان تسمح به. فقد اعتقدت الحكومة الاسرائيلية بأن حدود اسرائيل الجغرافية سوف تقررها، في النهاية، حقائق الموقف على أرض الواقع. ورغم أن بعض التيارات داخل هذه الاحزاب العمالية كان رفض قرار التقسيم قبل اعلان قيام الدولة، الا ان الاتجاه البرغماتي انتصر في النهاية وتقرر قيام الدولة على الارض المخصصة لها وفقاً لقرار التقسيم. فقد كانت تلك ضرورة فرضها الواقع العملي وموازين القوى في ذلك الوقت. ولكن ما ان لاحت أول فرصة لتوسيع حدود الدولة الاسرائيلية ومدها الى ما وراء خطوط التقسيم في اثناء حرب ١٩٤٨ حتى تنكرت الحكومة الاسرائيلية لقرار التقسيم واعتبرته كأن لم يكن. وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة